تاريخ الاستلام: 2020/10/04 تاريخ القبول: 2020/10/25

التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول

Economic development in Algeria between reality and expectations

خمخام عطية*

جامعة الجلفة

a.khemkham@univ-djelfa.dz

ضامن مسعود

جامعة الجلفة

Kada.damen555@gmail.com

ملخص:

نتناول في هذه الدراسة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال السياسات والبرامج الاقتصادية التي سطرت منذ الاستقلال برغم من أزمات أنهيار أسعار النفط والأحداث الأمنية في التسعينيات، وقد توصلنا إلى أن الاقتصاد مازال يعتمد على عوائد المحروقات ولم يُحدث طفرة فعلية في تنويعه برغم من الاستثمارات العمومية الضخمة، إلا أن هناك نتائج مرضية على صعيد التنمية البشرية وقطاع الفلاحة وما واكبها من استقرار سياسي وأمني.

كلمات مفتاحية: التنمية، التنمية الاقتصادية، البرامج الاقتصادية، التمويل.

Abstract:

In this study, we deal with the reality of economic development in Algeria through the economic policies and programs that have been established since independence, despite the crises of the collapse of oil prices and the security events of the 1990s. We have concluded that the economy is still dependent on fuel revenues and has not made an actual boom in diversification despite the huge public investments. However, there are satisfactory results in terms of human development and the agricultural sector and the political and security stability that came with it.

Keywords:

Development, economic development, economic programs, financing.

*المؤلف المرسل.

. مقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية والتي واكبتها موجة تحرر لكثير من دول المستعمرة والتي كانت تتصف بأنها دول متخلفة، حيث عرفت هذه الأخيرة حركة تنموية وطنية كبيرة تطلبت منها تمويلات ونفقات عمومية ضخمة تبعاً لإستراتيجيات اقتصادية متنوعة ووفق خطط زمنية محددة.

فالجزائر بعد الاستقلال أتبعت النهج الاشتراكي، فقد وظفت عوائد المحروقات في بناء نسيج اقتصادي وطني ضمن إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات عبر مؤسسات عمومية، وهذا من أجل إخراج الجزائر من حالة التخلف الاقتصادي والإجتماعي في ظل متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. إلا أن الأحداث الأمنية في التسعنيات كان لها وقع كارثي على الاقتصاد الوطني وما تبعها من أنهيار في أسعار النفط.

وفي بداية الألفية عرفت الجزائر حركة اقتصادية كبيرة من خلال تسطير برامج اقتصادية استغلالاً لعوائد المالية من ارتفاع أسعار النفط، وتندرج هذه البرامج الاقتصادية ضمن مخطط إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تمت مباشرته سنة 2001، ثم برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)، بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها، إلا أن الازمة النفطية في سنة 2014 أظهرت الخلل الاقتصادي مما حتم على الحكومة انتهاج سياسة اقتصادية تنموية جديدة سنة 2016 من خلال تقديم ورقة طريق لنموذج اقتصادي جديد تضمنت جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية عميقة تمتد إلى غاية 2030 وسميت "رؤية الجزائر 2030" تتم عبر ثلاث مراحل، مرحلة الإقلاع (2016-2019)، مرحلة التحول (2020-2025)، مرحلة الاستقرار (2026-2030) وهذا من أجل الخروج من وضع التبعة المطلقة للمحروقات إلى رحاب اقتصاد تنافسي متنوع.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن للجزائر من تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل البرامج الاقتصادية المتتالية؟**

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد وتوضيح المفاهيم التالية:

- التعرف على أدبيات التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على مضامين وأهداف لعينة من البرامج الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الجزائرية.
- التعرف على واقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لهذه الدراسة وهذا من أجل التسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائر مع تحليل لبرامج اقتصادية ونتائجها وتغطيت الجوانب المتعلقة بالشق النظري للتنمية الاقتصادية.

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للتنمية والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

المحور الثاني: التأصيل النظري للتمويل وإشكالاته

المحور الثالث: مسار تطور البرامج التنموية في الجزائر منذ سنة 2000

2. التأصيل النظري للتنمية والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

1.2 ماهية التنمية:

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شئى ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أوحياة أفضل.[1]

1.1.2 تعريف التنمية

لقد تعددت وتنوعت تعريفات التنمية فعرفت التنمية بأنها " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المحتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"[2].

كما تعرف أيضا على أنها " عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار. كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب"[3].

يعرف "د.محمد الكردي" التنمية بمايلي: " التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتتعمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن، وفي أقصر وقت مستطاع، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف عن التنمية بأنها عملية ذات بعد اقتصادي واجتماعي تهدف إلى التحقيق العدالة الاجتماعية وصولا إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال استغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمالية المتاحة وفق متطلبات التنمية البشرية.

2.1.2 أنواع التنمية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي، وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات، لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الساسية والثانوية، وتنقسم التنمية إلى مايلي[5]:

أولاً: التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ثالثاً: التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

رابعاً: التنمية الثقافية: هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع وظائفه.

خامساً: التنمية البيئية (المستدامة):هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

2. ماهية التنمية الاقتصادية:

يقوم مفهوم التنمية الاقتصادية على عملية رفع مستوى الدخل الإجمالي والمتوسط (للفرد) ابتداءً، وتنمية المجتمع والأفراد تعليمياً وصحياً وثقافياً بحيث تؤدي هذه العملية إلى تنمية مجتمعية بالأبعاد المادية والاجتماعية والثقافية، غير أن تحقيق التنمية الاجتماعية مرهون ومحدد بتحقق التنمية الاقتصادية الكفيلة بإسناد التنمية الاجتماعية من جهة والتفاعل معها والاستفادة منها من جهة أخرى[6].

1.2.2 تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية من منظور "د. علي أحمد عتيقة" دبلوماسي سابق بالأمم المتحدة بأنها " عملية انسانية تتكون من تفاعل عناصر الانتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، ورأس المال والادارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في انتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل قيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، ومن خلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والاقليمي"[7].

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها " عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وايمانهم بأن التنمية تتم بالانسان ومن أجل الانسان[8].

2.2.2 قياس التنمية الاقتصادية: [9]

تبعا للصعوبة المسجلة في تعريف التنمية الاقتصادية بسبب اعتبراها عملية شاملة هادفة إلى إحداث تغيرات هيكلية في جوانب متعددة، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة.

أولاً: مؤشرات الناتج والدخل:

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وميّز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (وتضم مجموعتين من الدول)، وذات الدخل المرتفع.

ثانياً: مؤشرات هيكلية:

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم كولين كلارك Colin Clark أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومين وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دلّ ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، من بين المؤشرات الهيكلية نجد:

أ- مؤشرات التصنيع: واهمها:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة.
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.

ب- مؤشرات الإنتاجية:

- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: الذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج).
- مؤشر تكلفة وحدة العمل: ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة.

ثالثاً: مؤشرات التبعية الاقتصادية:[10]

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:

أ- مؤشرات التبعية التجارية:

- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = $\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج الإجمالي}} \times 100$

- مؤشر التركيز السلعي للصادرات = $\frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = $\frac{\text{الصادرات لأهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$

ب- مؤشر التبادل التجاري:

- معدل التبادل الإجمالي = $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$

- معدل التبادل الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات) × 100

ت- مؤشر التبعية المالية:

- عبء خدمة الدين الخارجي = (أقساط الديون + الفوائد / قيمة الصادرات) × 100

3.2 ماهية التنمية المستدامة:

نتيجة لفشل نظام الاقتصاد البني وتزايد وتيرة الصراعات على الموارد الطبيعية وتزايد معدلات الفقر والجوع وانعدام الأمن المائي والغذائي بدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة التفكير لإيجاد مسمى جديد يتناسب مع الوضع الراهن من مفهوم الاقتصاد الشامل الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد، ففي تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة[11].

1.3.2 تعريف التنمية المستدامة:

عرفها وليم رولكز هاوس (W.Ruchelshans) مدير حماية البيئة الأمريكي بأنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي بتلائم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقصة"[12].

كما عرفت التنمية المستدامة أيضا على أنها " الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلاً، مع الصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معاشية، صحية، تعليمية، ترفيهية أم ثقافية، وكل ذلك سعياً وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات المسؤولة، ووفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة المقبولة اجتماعيا"[13].

2.2.3 خصائص التنمية المستدامة:

تتحدد خصائص التنمية المستدامة في العناصر التالية[14]:

- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبيت الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.
- تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

3. التأصيل النظري للتمويل وإشكالاته

1.3 ماهية التمويل:

ليس هناك من شك في أن ندرة رأس المال أو قصور رأس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي تعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي بالإضافة إلى كونها تتسبب في إبطاء عملية التنمية لتلك الدول المختلفة، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاديون يضعون التكوين الرأسمالي في المقام الأول من بين مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في عملية التنمية.[15]

2.3 أبعاد مشكلة التمويل: [16]

إن مشكلة التمويل ترتبط بأبعاد متعددة منها ماهو ذاتي منبثق من ذات المشكلة، ومنها ما هو موضوعي أي متصل بالمشكلة من خارجها.

1.2.2 البعد الذاتي لمشكلة التمويل:

ويتضمن المشاكل المرتبطة مباشرة بعملية التمويل، وتتجزأ إلى مشاكل تتعلق بجمع موارد التمويل ومشاكل تتعلق باستخدام هذه الموارد في إطار سوق تمويلية متكاملة. وأول هذه المشاكل هي أن معظم الدول النامية ورثت أنظمة مالية ومصرفية عن الاستعمار، فمن جانب كانت أهدافها متعارضة مع أهداف التنمية الوطنية ومن جانب آخر خلقت فجوة كبيرة بسبب هروب رؤوس الأموال فلجأت هذه الدول إلى التمويل الخارجي.

والمشكلة الثانية عدم كفاية المارد المالية لتغطية احتياجات التمويل، أو عدم الاستخدام العقلاني لهذه الموارد، وكذلك ضعف فعالية المؤسسات المالية والمصرفية، ومشاكل تتعلق بنقص أدوات الدفع.

2.2.3 البعد الموضوعي لمشكلة التمويل:

إن المحيط الذي تتم فيه النشاط يخلق جملة من المشاكل ذات أبعاد ثلاثة هي كتالي:

- البعد الأيديولوجي والقانوني: ويتعلق بمجمل التوجهات التي اختارتها كثيرا من الدول النامية، والتي خلقت قيودا كبيرة على البنوك والتمويل منها: عدم وجود بنوك خاصة، خضوع البنوك والمشاريع للخطة الاقتصادية، قلة المبادرة والتنافس وكذلك نقص الفعالية والصرامة في المنظومة القانونية كعدم الاستقرار وكثرة التغيرات وعدم الوضوح أو الفراغ الكبير بين الصدور والتنفيذ وكثرة العراقيل.

- البعد الاقتصادي والمالي: وتتعلق بالنقاط التالية:
  - ضعف الطاقة الادخارية بسبب انخفاض الدخل الداخلي الخام أو سوء توزيعه أو هما معا.
  - طبيعة المشاريع التنمية من حيث ضخامة احتياجات التمويل فيتعذر على الجهاز المصرفي تغطيتها أو المخاطر المحققة بهذه المشاريع.
  - ارتفاع العبء الضريبي بسبب تعدد وتزايد متطلبات التنمية وارتفاع تكلفة رأس المال مما يقلل نسبة الاستثمار وبالتالي يقلل من طلبات التمويل وإنعاش النشاط المصرفي.
  - الركود الاقتصادي العام الذي يؤدي إلى ركود النشاط المصرفي.

3.2.3 البعد الاجتماعي والثقافي:

ويتعلق ببنية المجتمع والتي عادة ما تتميز بمظاهر وسمات يمكن حصرها في ما يلي: سيادة أسلوب التمويل الذاتي والإقراض العائلي لأسباب تاريخية واقتصادية، انتشار الأمية، نقص الكفاءات (خاصة المصرفية)، المنظور الديني لمعدل الفائدة، الانتشار الجغرافي للسكان بعيدا عن الأجهزة المصرفية، غياب استراتيجية تنمية محلية ووطنية، وانتشار ثقافة الاستهلاك بدل ثقلفة الإنتاج (الاستثمار).

3.3 مصادر التمويل:

ترتكز البرامج التنموية الاقتصادية في نجاحها على المقدرة على توفير التمويل اللازم والمتاح والمستمر في نفس الوقت، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي كالاستثمار الاجنبي المباشر أو القروض من هيئات مالية دولية أو مصرفية.

1.3.3 مصادر تمويل البرامج التنموية الداخلية:

يعد التمويل المحلي المرتكز الأساسي الذي تقوم علية التنمية الاقتصادية لدولة ما، حيث تتباين في حجم قدرة التمويل المحلي بين الدول إلى حجم وقوة النشاط الاقتصادي لأي دولة، و من بين مصادر التمويل المحلية نجد:[17]

أولاً: الادخار: يعرف الادخار على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، والادخار يمكن أن يكون فرديا أو عائليا، ويعتبر نقص الادخار من أهم عقبات التنمية، لذلك فإن السياسة الملائمة لزيادة الادخار تمثل أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية للارتباطه بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، وتقسم مصادر الادخار إلى:

- الادخار العائلي: هو يمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.
- ادخار قطاع الأعمال (الشركات): يتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدراً لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع كبير ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم (العام)، قطاع غير منظم (الخاص).
- الادخار الحكومي: يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي وبالتالي يزداد الادخار بانخفاض النفقات من خلال ضغطها وترشيدها من جهة والعمل على زيادة الإيرادات من الضرائب

من جهة أخرى، ولكن معظم الدول النامية تكون نفقاتها أكبر من الإيرادات وخصوصا في المراحل الأولى لتحقيق التنمية مما يضطر هذه الدول إلى اللجؤ إلى قطاع الأعمال وذلك من أجل سد العجز الحاصل.

ثانياً: الضرائب: للضرائب أغراض عديدة منها مالية وذلك للحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات ومنها اقتصادية هو تشجيع التنمية ومنها اجتماعية حيث انها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتنقسم الضرائب إلى:

- الضرائب المباشرة: وهي المبالغ المفروضة على الدخل والثروة أو رأس المال وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول رسمية.
- الضرائب غير المباشرة: وهي المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص إلى آخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف، فيدفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة.

ثالثاً: التمويل بالعجز (التمويل التضخمي): تلجأ الحكومات لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وعادة ما تسمى هذه العملية (التمويل بالعجز) أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإصدار النقدي (طبع بنكنوت) وزيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث تؤدي هذه الوسيلة لزيادة عرض النقود ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموراد الاقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم.

2.3.3 مصادر تمويل البرامج التنموية الخارجية:

بسبب عدم كفاية المصادر المحلية بالوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، نظراً لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلاً 18% من إجمالي الناتج المحلي. وهذا راجع لعوامل عديدة، منها تدهور شروط تجارتها الخارجية في غير صالحها وتقلبات كبيرة في أسعارها في الأجال القصيرة، وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالموارد الخارجية إلى اعتبارين أساسيين هما: تعزيز المدخرات المحلية، وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية[18].

وتتمثل المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في[19]:

أولاً: التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية: أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات: البنك الدولي (WB)، مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، مؤسسة التمويل الدولي (IFC).

ثانياً: المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: وتمثل المنح والمعونات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المناحة إلى الدول النامية، وفي حالة المنح لا يكون هناك التزام على الدول المتلقية لها بالدفع للدول المانحة، بينما في حالة المعونات يكون الدفع بشروط ميسرة، وقد تكون المنح في صورة نقدية، وتسمى بالمنح الحرة، أو قد تكون في صورة عينية.

ثالثاً: القروض الخارجية: تنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث جهة الاقتراض إلى:

- قروض عامة وهي تلك القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أومعنويين أو حكومات أوهيئات دولية.
- قروض خاصة فهي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أومعنويين أو هيئات التمويل الدولي أو الإقليمية.

رابعاً: الاستثمارات الأجنبية: تحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة لدى الدول النامية بسبب عجز التمويل المحلي حاجات الاستثمار المحلي وتنقسم الاستثمارات الأجنبية طبقا لمساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروع ودوره في الإدارة:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: هي المشروعات التي يُقمها المستثمر الأجنبي (فرداً أو شركة) ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. وتأخذ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية أو الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسية.
- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: وهي تلك الاستثمارات الموجهه لشراء الأوراق المالية – الأسهم والسندات – التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية، على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع.

4. مسار تطور البرامج التنموية في الجزائر منذ سنة 2000

لقد عرفت أسعار النفط ارتفاع مما أثر إيجابا على عوائد العملة الصعبة والتي كانت الممول الرئيسي للبرامج الإنمائية الاقتصادية التي أقرتها الجزائر عبر برامج استثمارية طموحة، بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

1.4 البرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

تعد سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم تعطي ثمارها بسبب الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر، وبسبب الطفرة المالية الراجعة للارتفاع اسعار النفط وعلى اساسها تم إعداد خطة رباعية للإنعاش الاقتصاد الجزائري في أفريل 2001، سمي برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد حصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا، في حين توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية كانت كالتالي:

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرناج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة (مليار دج)

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,3	53,1	6,5	204,2	38,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 08.

من خلال حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمكننا تقديم تقييم لها من خلال العناصر التالية[20]:

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثمار خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- تباطؤ الإصلاح الإداري أثر على فعالية البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف الاقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
- حقق هذا البرنامج نمو سنويا خارج المحرقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:
  - ✓ أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
  - ✓ إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

2.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دج، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دج ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي

الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافة الأخرى.

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4.202,7 مليار دج (ما يعادل 57 مليار دولار) مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية هي:[21]

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادة من برنامج خاص يصل 1.908,5 مليار دج (25,9 مليار دولار)، ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1.703,1 مليار دج (23 مليار دولار)، أي 40,5% من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337,2 مليار دج (4,56 مليار دولار)، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير أهم الهيئات الحكومية وإصلاحها على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته 203,9 مليار دج (2,73 مليار دولار)، ما يعادل نسبة 4,8% من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفادة من 50 مليار دج (0,69 مليار دولار)، ما يعادل نسبة 1,2% من البرنامج التكميلي.

3.4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)[22]:

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الان والمقدر بحوالي 21.214 مليار دج (مايعادل 286 مليار دولار) والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامة، ويشمل:

- برنامج جاري إلى غاية نهاية 2009 بمبلغ 21.214 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار)
- برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج (يعادل 155 مليار دولار)

1.3.4 مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي [23]:

من مضمون البرنامج يتبين لنا أن أكبر حصة مالية مخصصة فيه كانت للمحور المتعلق بالتنمية البشرية بمبلغ اجمالي قدر بـ 10.122 مليار دج وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي، حيث ان أكبر حصة في هذا المحور كانت من نصيب قطاع السكن الذي خصص له مبلغ اجمالي قدر بـ 3700 مليار دج، وذلك من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02 مليون) مسكن، أما الحصة الثانية في هذا المحور فكانت من نصيب قطاع المياه الذي حضي بمبلغ قدر بـ 2060 مليار دج وهو مبلغ ضخم، وكان ذلك من أجل إنجاز 35 سدا والقيام 25 عملية تحويل للمياه، وإنجاز 34 محطة لتصفية المياه، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

أما المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية والذي بلغ حجم الغلاف المالي المخصص له بـ 6.448 مليار دج، فقد نال فيه قطاع الأشغال العمومية أكبر حصة بمبلغ قدر بـ 3.132 مليار دج خصصت لاستكمال الطريق السيار شرق

غرب، وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز وتحديث طرق أخرى، بالإضافة إلى إنجاز وتحديث أكثر من 20 ميناء صيد وتعزيز ثلاث مطارات.

أما فيما يتعلق بمحور تحسين الخدمة العمومية الذي خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 1.666 مليار دج بنسبة قدرت بـ 8.16% من إجمالي المبلغ، فقد حاز قطاع الداخلية على أكبر حصة بمبلغ قدر بـ 895 مليار دج، وذلك لدعم وإنجاز مختلف المنشآت التابعة لهذا القطاع بفروعه المتعددة، كما حاز قطاع العدالة على مبلغ قدره 379 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 110 مجلس قضائي و 120 مؤسسة عقابية، بالإضافة إلى تحديث وسائل عمل العدالة.

أما المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية الذي بلغت قيمته المالية 1.566 مليار دج بنسبة قدرها 7.67% من إجمالي المبلغ، حاز فيها قطاع الفلاحة بحصة معتبرة بلغت قيمتها 1000 مليار دج كانت موجهة لإنجاز المغروسات الغابية والرعوية والزيتون، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

فيما حاز كل من محور مكافحة البطالة ومحور البحث العملي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال على مبالغ مالية قدرها 360 مليار دج و 250 مليار دج على التوالي موجهة لدعم هذه القطاعات وتنميتها.

وعلى العموم فإنه يمكننا القول بأن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية.

5. خاتمة:

تعد البرامج التنموية التي أطلاقتها الجزائر منذ 2001 اعادة الانتعاش للاقتصاد الوطني من خلال العديد من الورشات الاستثمارية في كل القطاعات، حيث سجلت نمو اقتصادى في حالة الاستمرار وهذا راجع لعوائد المحروقات التي سجلت ارتفاع كبير، وذلك من أجل تعزيز القدرات التنموية الوطنية وتحرير التنمية من التبعية للمحروقات وديمومة نهج العدالة الاجتماعية.

أن تحول الاقتصاد للجزائر المنشود من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يعتمد في مصادر تمويله على قطاع المحروقات (الجباية البترولية، عوائد العملة الصعبة) إلى قطاعات اقتصادية أخرى يتطلب تحول هيكلي عميق في توجهه، من خلال تنويع قاعدة نشاط المحروقات أفقي من تصدير المادة الأولية إلى إنتاج وتصدير المشتقات البترولية (البتروكيماوية) وعمودي من خلال تنويع الأسواق المستهلكة والاستثمار فيها. وأيضا تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة كالزراعة، الصناعة التحويلية الغذائية، الصناعة الصيدلانية، قطاع المناجم والصناعات التحويلية المرتبطة بها، والخدمات (اللوجستيك والنقل)...الخ. ضمن إستراتيجية تنموية شاملة ترتكز على إحلال الواردات وترويج الصادرات، مما ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل والتمويل.

6. قائمة المراجع:

[1] مدحت أبو نصر، ياسين مدحت محمد، 2017، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها – مؤشراتها، ط1، القاهرة، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص 65.

[2] بدران أحمد جابر، 2014، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1، القاهرة، مصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ص07.

[3] مدحت أبو نصر، ياسين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] صالحي محمد، 2016، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، ص.ص 29،30.

[5] بدران أحمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص ص 08،09.

[6] مجيد ملوك السامرائي، 2016، الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 16.

[7] صالحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[8] بدران أحمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[9] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، 2014، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ص 44-48. بالتصرف

[10] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، 2008، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الإستراتيجية – المشكلات)، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، ص ص 43-46. بالتصرف

[11] وليد الأشوح، 2017، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الجيزة، مصر، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، ص38.

[12] سمار نبيلة، دروازي ياسمين، 2020، أبعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي والمنظور الاسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، ص 76.

[13] مجيد ملوك السامرائي،مرجع سبق ذكره، ص09.

[14] مدحت أبو نصر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[15] بدران أحمد جابر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 59,58. بالتصرف

[16] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص40،41.

[17] ابتهال أحمد قابقلي، 2014، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، ص ص 27-30. بالتصرف

[18] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[19] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ص 291-311. بالتصرف

[20] طالم علي، فيلالي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص104.

[21] شرقوق سمير، 2016، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة 1970-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 38، ص 377.

[22] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص07. متاح على شبكة الانترنت، تم الاطلاع بتاريخ 2020/8/11.

[23] صالحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص143.